



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

المستشار

د. عصام الشاهين

أمام

اللجنة الخامسة

حول البندين 138 و 139

" الميزانية والخطط البرنامجية المقترحة لعام 2022 "

**“Proposed Program Planning & Budget
2022”**

نيويورك في 13 تشرين أول 2021

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أتوجه بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، وكل من: رئيس لجنة التنسيق والبرامج، ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على عرض تقاريرهم. كما أهني سعادة المندوب الدائم لأرمينيا وأعضاء المكتب الموقر على انتخابكم لإدارة هذه اللجنة.

ينضم وفد بلادي إلى بيان مجموعة الـ 77 والصين بشأن البندين 138 و 139 من جدول الأعمال، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية:

تولي الجمهورية العربية السورية اهتماماً كبيراً لعمل منظمتنا وفقاً لمبادئ ومقاصد الميثاق، وتدعم توفير الموارد المالية الكافية والمستدامة لتحقيق ذلك.

يأسفُ وفد بلادي للنهج غير المتوازن الذي مارسته بعض الدول الاعضاء خلال العام المنصرم، والقائم على ممارسات الضغط والاستقطاب السياسي والمالي بهدف إدراج تمويل ما يسمى بـ"الآلية الدولية المحايدة والمستقلة في سورية" أي "IIIM" في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتجدد حكومة بلادي موقفها لإنشاء هذه الآلية أو تمويلها، وكل ما يرد بشأنها في تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية، وذلك نظراً للعيوب الجسيمة التي أضحناها مراراً. وتدعو الدول الأعضاء للنأي بنفسها عن مثل هذه الآليات اللاشعرية والمسيسة التي تستخدم لخدمة أجندات حفنة من الدول.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بتمويل ما يسمى "آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية" فإن وفدي يتحفظ على تخصيص أية موارد مالية لهذه الآلية لعدة أسباب أهمها:

(1) عجز هذه الآلية عن التحقق من وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، حيث تذهب معظم تلك المساعدات إلى أيدي التنظيمات الإرهابية المتواجدة شمال غرب سورية، والتي تستخدمها لتمويل أنشطتها الإجرامية، أو لكسب الولاءات وتجنيد إرهابيين جدد. في هذا السياق يجدد وفدي المطالبة بإغلاق مكتب أوتشا في غازي عنتاب، والكف عن الترويج لما يسمى المساعدات عبر الحدود، والعمل على تيسير الوصول الإنساني من الداخل.

(2) جدوى استخدام ما ينفق على هذه الآلية الفاشلة لزيادة نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة لمحتاجيها من السوريين، وذلك بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية.

3) فرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على الشعب السوري، والتي تعيق حصوله على احتياجاته المعيشية الأساسية، وتحد من قدرة الحكومة السورية على مواجهة التهديد الحالي المتمثل في جائحة كوفيد-19.

السيد الرئيس،

وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام حول تمويل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة "الأنتسو" تؤكد حكومة بلادي على دعمها لعمل "الأنتسو"، ورفض أي تسييس لعملها أو مساس بولايتها التي ستنتهي حصاراً بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي. وتطالب بلادي بالحفاظ على الكادر الوظيفي للهيئة، وزيادة ميزانية "الأنتسو" لتفعيل دورها وتمكينها من تنفيذ ولايتها.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام حول ميزانية المبعوث الخاص للأمين العام الى سورية، فإن الحكومة السوريّة كانت منفتحة دائماً على أية مبادرات أو جهود سياسية صادقة وحيادية لمساعدتها في الخروج من هذه الأزمة، وقد قدمت الدعم للمبعوث الخاص للاضطلاع بدوره كميسر للعملية السياسية بملكية وقيادة سورية، ودون تدخل خارجي، بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية يساهم في القضاء على الإرهاب وإنهاء التواجد الأجنبي غير الشرعي على كامل الأراضي السورية، ويحافظ على سيادة واستقلال سورية ووحدة وسلامة أراضيها.

ختاماً، السيد الرئيس،

يمكنكم أن تعولوا على دعمنا ومشاركتنا بفعالية خلال أعمال اللجنة الخامسة بما يسهم في توفير الدعم اللازمة لعمل الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده التي أرساها الآباء المؤسسون لمنظمتنا.

وشكراً السيد الرئيس.